مجلس النواب

الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية الرباط في 2024/10/30

الرقم : 18374

الى السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تجميد تنفيذ القانون 4917 يتعلق بالتقييم البيئي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

خلال شهر يوليوز 2020 صادق مجلس النواب المغربي بالإجماع على مشروع قانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي بمناسبة القراءة الثانية للمشروع، كما صدر بالجريدة الرسمية عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 1441 (13 أغسطس2020) الظهير الشريف رقم 1.20.78 الصادر في 18 ذي الحجة 1441 (13 أغسطس2020) بتنفيذ القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي. يعد القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي تطورا إيجابيا بالنسبة للقانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة من حيث أنه يهدف إلى إخضاع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية، التي تعدها القطاعات الحكومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، للتقييم البيئي الاستراتيجي، وتحديد كيفيات دراسة هذا التقييم، وتحيين لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة وتحديد المؤشرات التي على أساسها يتم إخضاع أو عدم إخضاع المشاريع لهاته الدراسات.

كما يهدف هذا القانون إلى تبسيط شروط التقييم البيئي بالنسبة للمشاريع الصغرى التي لها تأثيرات بيئية ضعيفة، وتعزيز المراقبة البيئية، وتشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، وإقرار الافتحاص البيئي من أجل تقييم تأثير بعض الأنشطة الموجودة سلفا التي لم تكن قبل صدور هذا القانون موضوع أي تقييم بيئي وذلك بغرض مواكبة هذه الأنشطة من أجل احترام الأنظمة والمعايير البيئية الجاري بها العمل . غير أن دخول القانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي حيز التنفيذ مرهون بنشر نصوصه التنظيمية في الجريدة الرسمية كما تنص على ذلك المادة 32 من نفس القانون. مما جعل القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة ما يزال ساري المفعول لارتباط نسخه كذلك بالشرط المذكور أعلاه .

السيدة الوزيرة المحترمة، لقد بذلت مجهودات كبيرة لأجل إعداد وإقرار القانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي لكن تجميده من طرف الحكومة لأزيد من أربع سنوات من صدوره بالجريدة الرسمية يضر بسمعة بلادنا ويقوض التزاماتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يدل على وجود نية لإقباره وحرمان بلادنا والأجيال القادمة من التدابير والإجراءات البيئية الهادفة لحماية البيئة ببلادنا وإرساء قواعد التخطيط المستدام بفضل إقرار مبدأ التقييم البيئي الاستراتيجي للسياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية .

لكل هذه الاعتبارات أسائلكن السيدة الوزيرة المحترمة:

-1 ما هي أسباب عدم نشر النصوص التنظيمي المضمنة في مختلف مواد القانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي؟

-2 ما هي الآجال المحددة بالمخطط التشريعي لوزارتكن لأجل إعداد ونشر النصوص التنظيمية التي ترهن دخول القانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي حيز التنفيذ؟

-3 ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمن القيام بها لأجل توفير كل الشروط التنظيمية واللوجيستيكية لأجل ضمان حسن تنفيذ القانون 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

النزهة اباكريم